CONFÉRENCE DES NATIONS UNIES POUR LE COMMERCE ET LE DÉVELOPPEMENT (CNUCED)

UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT (UNCTAD)

بيان صحفي

حظر

يجب عدم الاستشهاد بمضمون هذا البيان الصحفي والتقرير المتصل به أو تلخيصه في وسائط الإعلام المطبوعة أو الإذاعية، المسموعة منها والمرئية، أو في وسائط الإعلام الإلكترونية، قبل **17 أيلول/سبتمبر 2009،الساعة 17/00 بالتوقيت العالمي**

(الساعة الواحدة من بعد الظهر بتوقيت نيويورك، و19/00 بتوقيت جنيف، و22/30 بتوقيت دلهي، والساعة 02/00 من يوم 18 أيلول/سبتمبر بتوقيت طوكيو)

UNCTAD/PRESS/PR/2009/043*
Original: English

تقرير يفيد أن ضمان تحقيق المنافع الإنمائية الناشئة عن عمل الشركات عبر الوطنية في مجال الزراعة هو أمر يشكل تحدياً أمام واضعي السياسات

ù] ù17 /Ÿ Ûk, 2009- يفيد الأونكتاد في الدراسة السنوية التي أعدها عن أنماط الاستثمار العالمية أن بإمكان الاستثمار الأجنبي المباشر أن يوفر تمويلاً وخبرة فنية تمس الحاجة إليهما من أجل الزراعة في البلدان النامية، الأمر الذي يشكل حافزاً حاسم الأهمية من أجل زيادة الطاقة الإنتاجية والإنتاج في وقت يسوده قلق عالمي متواصل بشأن الإنتاج الزراعي في البلدان الأفقر. إلا أن ما لهذه الاستثمارات الوافدة من إمكانات هو أمر لم يُدرك إلى حدٍ كبير.

فقد صدر اليوم ŭ Y Ÿ ỹ Ûk, ỹ Y Ÿ 2009 Ÿ[1]، الذي يحمل العنوان الفرعي ỹ Ø ỹ Ÿ ð Ø Ə ỹ Ø ỹ Ÿ ỹ Ø Ûỹ ỹ Ÿ ỹ ŭ Ø ỹ Ø.

وجاء في التقرير أن الشركات عبر الوطنية ما برحت تؤدي دوراً في إضفاء طابع تجاري على الزراعة وفي تحديثها في كثير من البلدان النامية، وإن لم تكن تلك الشركات العواملَ الوحيدةَ المحركة لهذه العملية، وهي نادراً ما تكون العوامل الرئيسية المحركة لها. ولم تنهض الشركات عبر الوطنية بهذا الدور من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر فحسب (بإنشائها مزارع، مثلاً)، بل أيضاً من خلال الزراعة التعاقدية، وهي شكل من الانخراط لا يقوم على المساهمة في رأس المال، حيث يقوم، مثلاً، أحد المتاجر الكبرى أو إحدى شركات

---

* للاتصال: Press Office:+41 22 917 5828 unctadpress@unctad.org, http://www.unctad.org/press.

1 **تقرير الاستثمار العالمي لعام 2009: الشركات عبر الوطنية والإنتاج الزراعي والتنمية** (WIR09) (رقم المبيع: E.09.II.D.15, ISBN: 978-92-1-112775-1) يمكن الحصول عليه من مكاتب مبيعات الأمم المتحدة على العناوين المدرجة أدناه أو من وكلاء مبيعات الأمم المتحدة في كثير من البلدان. السعر: 95 من دولارات الولايات المتحدة (مع خصم بنسبة 50 في المائة للمقيمين في البلدان النامية وبنسبة 75 في المائة للمقيمين في أقل البلدان نمواً). ويشمل السعرُ الكتابَ والقرص الحاسوبي المدمج (CD-ROM). أما من يرغب في شراء الكتاب أو القرص الحاسوبي المدمج على حدة، أو في معرفة أسعار شراء كميات كبيرة، فبإمكانه الاستفسار عن ذلك من مكاتب المبيعات. وبإمكان المقيمين في بلدان في أوروبا وأفريقيا وغرب آسيا أن يرسلوا طلبياتهم أو يوجهوا استفساراتهم إلى العنوان التالي: United Nations Publications/Sales Section, Palais des Nations, CH-1211 Geneva 10، رقم الفاكس: 0027 917 22 41 +، البريد الإلكتروني: unpubli@un.org؛ وبإمكان المقيمين في أمريكا الشمالية والوسطى والجنوبية وفي شرق آسيا الاتصال بالعنوان التالي: United Nations Publications,Two UN Plaza, DC2-853, New York, N.Y. 10017, U.S.A.، رقم الهاتف: 8302 963 212 1 أو 9646 253 800 1، رقم الفاكس: 3489 963 212 1، البريد الإلكتروني: publications@un.org، موقع الإنترنت: http://www.un.org/publications

تجهيز الأغذية بشراء المحاصيل من خلال ترتيب يتم بموجبه تحديد السعر والكمية والجودة وغيرها من المواصفات. ويرد في التقرير أن العلاقة التعاقدية للشركات عبر الوطنية مع المزارعين المحليين بإمكانها أن تأتي بمنافع هامة من خلال توفير تلك الشركات مُدخلات ونقلها مهارات إلى عدد كبير جداً من صغار المزارعين. كما أن بإمكان الشركات عبر الوطنية أن تقدم منافع بإزالتها القيود المالية والتكنولوجية التي تؤثر في صغار المزارعين بوصل هؤلاء المزارعين بالأسواق العالمية وبتوفير دخل أكثر انتظاماً لهم. هذه الأمور جميعها هي عوامل تؤدي إلى تعزيز التنمية الزراعية المستدامة و"الموالية للفقراء"، وبإمكانها أن تساعد على التقليل من الفقر في المناطق الريفية. غير أن ثمة أدلة على أن مشاركة الشركات عبر الوطنية في الإنتاج الزراعي قد تكون لها أيضاً آثار سلبية. فقد تسفر عن فقدان وظائف أو عن ممارسات تجارية تقييدية أو اعتماد المزارعين اعتماداً مفرطاً على تلك الشركات في تزويدهم بالمدخلات أو شراء المحاصيل. وإضافة إلى ذلك، ثمة هواجس بشأن ما يسمى "الاستيلاء على الأراضي". وتتباين الآثار والنتائج الفعلية المترتبة على ذلك تبايناً هائلاً حسب البلدان وأنواع السلع الزراعية، وتتأثر بعوامل كثيرة، وبخاصة البيئة المؤسساتية في البلد المستفيد.

وتبين الأدلة المتاحة أن الشركات عبر الوطنية هي أكثر ما تكون منخرطة في إنتاج المحاصيل التجارية، حسبما جاء في التقرير. أما مدى انخراطها في إنتاج المحاصيل الغذائية الأساسية - ذات الأهمية الحيوية من أجل إطعام سكان البلدان النامية - فهو غير ذي شأن. وهذا يعني أن ليس ثمة معادلة بسيطة بين الأمن الغذائي ومشاركة الشركات عبر الوطنية في زراعة البلد المستفيد. غير أن الأمن الغذائي يشمل أيضاً مجموعة من العناصر الهامة، من قبيل سلامة الغذاء ومعقولية أسعاره، يمكن للشركات عبر الوطنية أن تُسهم بها، وهي تُسهم بها بالفعل. والأهم من ذلك، فبإمكان الشركات عبر الوطنية، بتوفيرها التمويل والمهارات والتكنولوجيات، أن تُحدِث أثراً ملحوظاً في السياق الأكبر، ألا وهو تحديث البلدان المضيفة وتنميتها. لكنه يلزم عمل المزيد من أجل استغلال هذه الإمكانات، حسبما يرد في التقرير.

من الجوهري اتباع نهج سياساتي متكامل

يرد في التقرير أنه، بغية تلبية الاحتياجات الغذائية المتزايدة وإعادة تنشيط الزراعة في البلدان الفقيرة، يلزم لواضعي السياسات أن يشجعوا الاستثمار - الخاص منه والعام، والمحلي منه والأجنبي. وعلى الرغم من الهواجس القائمة بشأن مشاركة الشركات عبر الوطنية، يرى التقرير أنه ينبغي للبلدان المضيفة ألا تقلل من شأن المكاسب المحتملة.

والتحدي الأساسي هو ضمان أن يسفر انخراط الشركات عبر الوطنية، سواء من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر أو من خلال الترتيبات التعاقدية، عن منافع إنمائية. فلا بد من معالجة الهواجس الاجتماعية والبيئية، وبخاصة فيما يتعلق بما قد يترتب عليها من آثار طويلة الأجل فيما يتعلق بالتنمية الزراعية المحلية والأمن الغذائي. لذلك يلزم للحكومات أن تضع استراتيجيات جيدة التنسيق وهادفة إلى التنمية الزراعية الطويلة الأجل. ولا ينبغي أن يكون الهدف الوحيد لهذه الاستراتيجيات جذبَ الشركات عبر الوطنية إلى الإنتاج الزراعي، بل ينبغي أن تستهدف أيضاً مجالات متصلة بذلك، من قبيل البنى التحتية والمنافسة والتجارة والبحث والاستحداث. وبإمكان اتفاقات الاستثمار الدولية أن تكون وسيلة إضافية لتعزيز مشاركة الشركات عبر الوطنية.

ويوصي التقرير البلدان المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر بأن تُولي اهتماماً خاصاً للترويج لوضع ترتيبات تعاقدية بين الشركات عبر الوطنية والمزارعين المحليين، من قبيل الزراعة التعاقدية. وينبغي لواضِعي السياسات أن يتصدوا لعقبات محدَّدة تعترض هذا التعاون وأن يسعوا جاهدين إلى الحفاظ على مصالح صغار المُلاك. وأحد أساليب ذلك هو من خلال بناء القدرات وصياغة عقود نموذجية تحمي مصالح المزارعين في مفاوضاتهم مع الشركات عبر الوطنية.

وجاء في التقرير أنه، بغية زيادة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر والزراعة التعاقدية في التنمية الزراعية والريفية المستدامة زيادة قصوى، ينبغي إيلاء اهتمام خاص للإطار التشريعي المحلي ولعقود الاستثمار

المبرمة بين الحكومة المتلقية للاستثمار والمستثمرين الأجانب. وينبغي أن يكون الغرض المنشود من هذه العقود ضمان مشاطرة المنافع الاقتصادية مشاطرة منصفة.

وقد وُجِّهت انتقادات إلى السياسات المتصلة بتنمية الموارد الغذائية ÖüнЋ¶ýž من أجل الأمن الغذائي لدى بلدان المنشأ لما لهذه السياسات من أثر في تفاقم حالات نقص الغذاء لدى البلدان المستضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر، فضلاً عن أثرها في حرمان المزارعين المحليين من الأراضي. وعليه، فإذا ما نظرت البلدان النامية في إمكانية الاستثمار في الخارج لدواعي الأمن الغذائي، ينبغي لها أيضاً أن تضع في اعتبارها أن إنتاج الأغذية في الخارج عن طريق الزراعة التعاقدية ربما يكون بديلاً أقل إثارة للجدل عن الاستثمار الأجنبي المباشر، حسبما جاء في التقرير. وإضافة إلى ذلك، بإمكان بلدان المنشأ أن تُشجِّع شركاتها عبر الوطنية على الاستثمار في البيوت التجارية وفي بُنىً تحتيةٍ لوجستية مثل الموانئ في الدول النامية. ومن الجوهري إقامة تعاون وثيق فيما بين بلدان الجنوب عن طريق التعاون بين البلدان المستثمرة والبلدان المستضيفة.

وقد اكتست مؤخراً الزراعة والأمن الغذائي أهمية دولية كبيرة. ومن بين المبادرات التي يمكن اتخاذها مستقبلاً، يوصي Ỹ ýнỸÜx ýY Y ŭ بالنظر في وضع مجموعة من المبادئ الأساسية المتفق عليها دولياً فيما يتعلق بعمليات حيازة الأراضي الزراعية على نطاق كبير من قِبَل المستثمرين الأجانب.

يمكن الاطلاع على Ỹ ýнỸÜx ýY Y ŭ وعلى قاعدة بياناته في الموقعين http://www.unctad.org/wir و http://www.unctad.org/fdistatistics

*** ** ***